كلمة
المملكة العربية السعودية

أمام

اللجنة السادسة (اللجنة القانونية)
دورة الجمعية العامة السبعون

حول البند (٨٥)
سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي

يلقيها
أ. حسن بن سعيد الجميع

نيويورك (١٥ أكتوبر ٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،

نجتمع اليوم وبعد مرور ٧٠ عاماً منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة، وانطلاقاً من أهدافها ومبادئ ميثاقها أود التأكيد على أن المملكة العربية السعوديةِ باعتبارها عضواً مؤسساً لهذه المنظمة العريقة ملتزمة بسيادة القانون بما يتلاءم مع ما حدده ميثاق الأمم المتحدة، وإننا نؤكد على أهمية أن يبقى هذا الميثاق، الذي نص على أهمية الحرية والسيادة والعدالة للجميع، نصب أعيننا وذلك خلال جهودنا لإيجاد مستقبل مشرق لنا وللأجيال القادمة.

السيدة الرئيس،

اننا في هذه المنظمة الدولية نجتمع من ثقافات مختلفة، ومفاهيم متباينة الا اننا جميعاً نتمسك بهدفٍ مشترك، وهو إيجاد عالم نتخلى فيه عن اختلافاتنا لنعيش في أمن وسلم دائمين.

إن التنوع في أنظمة العالم وتقاليد شعوبها يؤكد على أهمية الحوار المستمر حول التطبيقات الوطنية المختلفة والناجحة في هذا المجال. إن المملكة العربية السعودية تأسست على تعاليم الدين الاسلامي الذي يستند على العدل والمساواة. حيث تضمنت تلك التعاليم مختلف صور التعاون والتناغم البشري. إضافةً الى توافق الفكر القانوني الإسلامي، في أصوله، مع مفهوم سيادة القانون في التفسير الظاهري، والمتعلق بوجوب اقامة

قانون ينظم جميع شئون المجتمع، ويتفق ايضاً مع التفسير الجوهري، المتمثل في التزام سلطات الدولة بالقانون .

السيدة الرئيس

إن بلادي تعي تماماً بأننا نعيش في عالم متفاعلٍ ومتغير، ولكننا نرى في ذلك التطور المستمر فرصة للتقارب والتوافق. إن المملكة العربية السعودية ومن منطلق التزامها بالميثاق العام للأمم المتحدة، تبذل كل ما يسعها من جهد لتكون من الأعضاء الفاعلين في هذه المنظمة. وتعهدت ألا تقف جهودها فقط عند اصدار التشريعات الوطنية الملائمة والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، بل تتعدى ذلك الى بذل ما نستطيع من جهد لإرساء الحق والعدالة في المجتمع الدولي.

وعليه فإننا نقدر الجهود التي تقوم بها اللجنة القانونية فيما يتعلق بسيادة القانون، حيث أكدت المناقشات التي جرت باللجنة، والقرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة، على ضرورة تقيد الجميع بسيادة القانون، وجعلها موضع التطبيق على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. والتزام الجمعية الرسمي بنظام دولي يستند إلى سيادة القانون والقانون الدولي، وهو نظام يشكل، إلى جانب مبادئ العدالة، أمرًا أساسيًا للتعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول.

السيد الرئيس

إن بلادي تتفق مع الدول الأعضاء على الأهمية الحاسمة لوضع إطار قانوني شامل ومتين، يستند أساسًا إلى المعاهدات ويكون بمثابة آلية لدعم سيادة القانون بفاعلية. ونشيد في هذا الصدد، بدور الأمين العام، لتعزيز مشاركة الدول في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف، بالشراكة مع الحكومات الراعية والمنظمات الدولية الأخرى. إن تعزيز الإحساس بالإمساك بزمام الأمور، فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية، من خلال عملية تفاوضية مفتوحة وشاملة، هو عامل رئيسي في تعزيز دعم واحترام سيادة القانون والقانون الدولي.

نحن بحاجةٍ ماسة إلى تجنب الإفراط في الجانب التوجيهي، وتأكيد احترام تنوع الظروف الوطنية للدول المختلفة. وكذلك فإن تكوين النظام السياسي والقانوني، مسألةٌ تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدول، ولذا ينبغي تجنب نهج، "نظام واحد يناسب الجميع". وينبغي ألا يحل المجتمع الدولي محل السلطات الوطنية في مهمة إنشاء أو تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني، ولكن يجب أن ينحصر دوره في توفير الدعم اللازم بناءً على طلبها. إن الحفاظ على التوازن في تطوير الأبعاد الوطنية والدولية، لسيادة القانون أمرٌ لا بد منه، كما تحتاج سيادة القانون على الصعيد الدولي إلى اهتمام أكبر من قبل الأمم المتحدة. إننا ندين بشدة الاستخدام غير القانوني، لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المختلفة، من أجل زعزعة

الاستقرار في المجتمعات والدول والذي يشكل بدوره انتهاكًا لسيادة القانون وتحديداً للحقوق السيادية للدول.

السيد الرئيس

إن بلادي تتفهم بشكلٍ ثابت، العلاقة العضوية، بين سيادة القانون على الصعيد الدولي و الصعيد الوطني، وترحب بجهود هذه المنظمة لتعزيز سيادة القانون، لتحقيق التنمية المستدامة في ظل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

شكراً السيد الرئيس